الأمم المتحدة
A/RES/58/27 A-B

Distr.: General
30 January 2004

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٢٨ و ٤٠ (و) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/58/L.32* و *Add.1*)]

٥٨/٢٧ - تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها، والحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

ألف
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/١١٣ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيانات رئيس المجلس بشأن الحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و ١٣٧٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، و ١٣٨٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، و ١٤٠١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ١٤٥٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١٥١٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد التزامها القوي والمستمر بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تحترم تراثها التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تعيد تأكيد إدانتها لاستخدام إقليم أفغانستان على أي نحو لغرض الأنشطة الإرهابية، وإذ ترحب بالجهود الموفقة المستمرة التي يبذلها الشعب الأفغاني وتحالف عملية الحرية الثابتة من أجل محاربة الإرهاب في أرضه،

واقتناعا منها بأن المسؤولية الرئيسية عن بلوغ حل سياسي تقع على عاتق الشعب الأفغاني نفسه، وإذ تعرب في هذا الصدد عن تأييدها التام للرئيس قرضاي والإدارة الانتقالية الأفغانية، وإذ تعيد تأكيد دعمها المتواصل لتنفيذ أحكام الاتفاق الذي توصلت إليه شتى الجماعات الأفغانية في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[(١)]، بما فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٤،

واقتناعا منها أيضا بأن السبيل إلى إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة هو التوصل إلى تسوية سياسية ترمي إلى إقرار دستور ديمقراطي يتسم بالتعددية وتنصيب حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق تمثل جميع الفئات وتراعي احتياجات الجنسين وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان لجميع الأفغان والالتزامات الدولية لأفغانستان وتلتزم بالسلام مع جميع البلدان،

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى إنشاء جيش وطني أفغاني ووزارة دفاع وقوة شرطة وطنية تتسم بالفعالية والتوازن العرقي، وإذ تسلم بأهمية الخطوات الأولى التي اتخذتها في هذا الصدد الإدارة الانتقالية،

وإذ تكرر تأكيد الأهمية الكبيرة التي لا تزال تعلق على إيجاد نظام قضائي عادل وفعال يحترم القواعد والمعايير الدولية، عن طريق أمور من بينها ضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ تشجع الإدارة الانتقالية على النظر في الشروع في عملية المصالحة الوطنية،

وإذ تحيط علما بالتطورات الإيجابية في أفغانستان في العامين الماضيين، ولا سيما عودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا، وزيادة إمساك الأفغان بزمام الأمور حسبما يتجلى في التقدم المحرز في تنفيذ البرامج التعليمية والصحية، ووضع ميزانية وطنية شاملة، وإصدار عملة جديدة، ونشر مشروع نص للدستور، وبدء عملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاحات التي جرت حتى الآن في قطاع الأمن، وإذ تؤكد أنه ينبغي الإسراع بتنفيذ هذه العمليات وموالاتها إلى أن تكتمل،

وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها القوي للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل

(١) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تؤكد بوجه خاص في هذا الصدد الدور القيم الذي أداه الممثل الخاص للأمين العام طوال العملية الجارية،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دورها المحوري والمحايد في الجهود الدولية لمساعدة الشعب الأفغاني على تدعيم السلام في أفغانستان وإعادة بناء بلده ومؤسساته، فضلا عن الجهود التي ترمي إلى تقديم المساعدة الإنسانية، والاضطلاع بأعباء الإصلاح والتعمير، وبناء القدرات الوطنية وتسهيل العودة المنظمة للاجئين،

وإذ تدرك الحاجة إلى وجود التزام دولي قوي مستمر بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج للإصلاح والتعمير تمسك بزمامها الإدارة الانتقالية، وإذ تلاحظ أن التقدم الملموس في هذا الخصوص يمكن أن يعزز سلطة الإدارة الانتقالية ويسهم إسهاما كبيرا في عملية السلام،

وإذ تثني على الجهود الدولية لمساعدة الإدارة الانتقالية في توفير بيئة آمنة في أفغانستان، وإذ تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج منسق في جميع جوانب القطاع الأمني وأهمية إنشاء جيش وقوة شرطة وطنيين يتسمان بالتوازن العرقي وبمستوى مهني لائق ويخضعان للسلطات المدنية الشرعية،

وإذ ترحب في هذا الخصوص بالدور المهم الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية والدول الرئيسية المشاركة فيها في تحسين الظروف الأمنية في كابول وغيرها من أجزاء أفغانستان وحولها،

وإذ تدرك حاجة أفغانستان وجيرانها إلى العمل معا في تعاون وثيق من أجل إقامة السلام والأمن والاستقرار والعلاقات ذات الفائدة المتبادلة، بما في ذلك عن طريق التجارة والاستثمار، وإذ ترحب لذلك بالتوقيع على إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٢] وعلى الإعلان بشأن تشجيع توثيق التعاون في مجالات التجارة والنقل العابر والاستثمار في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على القطاع الأمني، فإن انعدام الأمن لا يزال يمثل أخطر تحد تواجهه أفغانستان والشعب الأفغاني حاليا، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء عدد من الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا في أفغانستان، بما في ذلك الهجمات الإرهابية ضد موظفي الأمم المتحدة والموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وإذ تلاحظ ضرورة زيادة تعزيز قدرة

(٢) S/2002/1416، المرفق.

الإدارة الانتقالية على ممارسة سلطتها على الصعيد الوطني، وتثني على الخطوات التي اتخذت في ذلك الخصوص،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الزيادة المتواصلة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، مما يقوض استقرار أفغانستان وأمنها فضلا عن إعمارها السياسي والاقتصادي، كما يخلف عواقب خطيرة في المنطقة وخارجها، وإذ ترحب في هذا السياق بتعهد الإدارة الانتقالية بتخليص أفغانستان من هذا الإنتاج وهذه التجارة المضرين،

وإذ تسلم بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان، ولا سيما تنمية السبل المربحة والمستدامة لكسب الرزق في قطاع الإنتاج غير النظامي، تشكل شرطا هاما للنجاح في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمراقبة المخدرات التي وضعتها الإدارة الانتقالية،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى تعزيز التعاون والدعم على الصعيد الدولي للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمراقبة المخدرات، وإذ تتطلع في هذا الصدد إلى المؤتمر الدولي لمكافحة المخدرات الذي سوف تستضيفه في كابول في عام ٢٠٠٤ الإدارة الانتقالية والأمم المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **ترحب** ببعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان التي أوفدت في الآونة الأخيرة وبتقريرها[٤] الذي يتضمن عدة توصيات إيجابية؛

٣ - **تؤكد** أن الحالة غير المستقرة في أفغانستان تشكل خطرا مستمرا على السلام والاستقرار في المنطقة، وتعرب عن تصميمها على موالاة مساعدة الإدارة الانتقالية في الجهود التي تبذلها للحيلولة دون استخدام إقليم أفغانستان لأغراض الإرهاب؛

٤ - **تعيد تأكيد دعمها القوي** للإدارة الانتقالية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق بون[١]، وتؤيد أولوياتها التي عرضتها في إطار التنمية الوطنية وفي ميزانيتها الوطنية، وهي إعادة بناء الهيكل الأساسي للاقتصاد، وتدعيم الحكومة المركزية، والعملية الدستورية، وبناء جيش وقوة شرطة وطنيين يخضعان للسلطة المدنية، وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة إزالة الألغام على نحو عادل ويمكن التحقق منه، وإعادة بناء النظام

(٣) A/58/616.

(٤) S/2003/1074.

القضائي، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين، وتحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة في هذه المجالات؛

٥ - **تؤكد** أهمية تعزيز سلطة الإدارة الانتقالية، وتيسير إصلاح القطاع الأمني وجهود التعمير التي تبذل في سائر أنحاء البلد وتوفير بيئة آمنة للعملية الدستورية والأعمال التحضيرية للانتخابات العامة، وترحب في هذا الصدد بالتوسيع الذي جرى مؤخرا لولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية وفقا لاتفاق بون وبتشكيل أفرقة تابعة للمقاطعات للتعمير بصورة تدريجية في شتى أجزاء أفغانستان؛

٦ - **تهيب** بجميع الفئات الأفغانية أن تتخلى عن استخدام العنف وأن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسلطة الإدارة الانتقالية وأن تنفذ بالكامل أحكام اتفاق بون؛

٧ - **ترحب** بالدور الذي تؤديه اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق توفير مشورة تتسم بالخبرة إلى اللجنة الدستورية، وتشجع الإدارة الانتقالية والمجتمع الدولي على مواصلة توفير المساعدة والدعم اللازمين لتمكين اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان من أداء ولايتها؛

٨ - **تؤكد** ما للاجتماع المقبل للويا جيرغا الدستورية وإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤ من أهمية أساسية لإقامة أفغانستان سلمية وديمقراطية، وذلك وفقا للإطار الزمني المبين في اتفاق بون من أجل تشكيل حكومة تمثيلية، وتشدد على الحاجة إلى مشاركة جميع الأفغان، بما في ذلك النساء، مشاركة واسعة ومفتوحة في العملية السياسية في ظل بيئة آمنة؛

٩ - **تكرر تأكيد** أهمية مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في كل أرجاء البلد، وتهيب بالإدارة الانتقالية أن تحمي وتشجع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وتلاحظ في هذا الصدد تصديق أفغانستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣؛

١٠ - **تشيد** بالدور المهم الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم جهود الإدارة الانتقالية

(٥) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

لتنفيذ اتفاق بون بالكامل وتدعم بقوة ذلك الدور، وتؤيد مفهوم بعثة المساعدة كبعثة تامة التكامل تحت سلطة الممثل الخاص ذات طابع دولي طفيف؛

١١ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تفي على الفور بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان، المعقود في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والتي أعادت تأكيدها في دبي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتدعوها إلى أن توفر موارد إضافية تتجاوز الموارد التي تعهدت بها حتى الآن، وتهيب أيضا بجميع الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الإنسانية وأن تدعم الإدارة الانتقالية عن طريق تدابير تتخذ وفقا لميزانية التنمية الوطنية التي نشرتها الإدارة الانتقالية؛

١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم جهود الإدارة الانتقالية في تنسيق المساعدة، وصوغ استراتيجية من أجل تنمية أفغانستان في المدى الطويل وتخصيص أموال كافية للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان؛

١٣ - **تهيب** بالموقعين على إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار[٢] احترام التزاماتهم بموجب الإعلان، وتهيب بجميع الدول الأخرى احترام ودعم تنفيذ أحكامه وتعزيز الاستقرار الإقليمي؛

١٤ - **ترحب** في هذا الصدد بتوقيع الإعلان بشأن تشجيع توثيق التعاون في مجالات التجارة والنقل العابر والاستثمار كدليل جديد على التزام أفغانستان وجيرانها بتوثيق عرى التعاون الإقليمي؛

١٥ - **تهيب** بأعضاء اللجنة الثلاثية مضاعفة جهودهم لدعم إرساء السلام والأمن في مناطق حدود أفغانستان الجنوبية والجنوبية الشرقية؛

١٦ - **تدعو** إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا من الأفغان وتيسير عودتهم بأمان وبصورة منظمة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في المجتمع بغية الإسهام في استقرار البلد بكامله؛

١٧ - **ترحب** بجهود الإدارة الانتقالية لاحترام التزامات أفغانستان الدولية بالكامل فيما يتعلق بالمخدرات، وتهيب بها أن تواصل تعزيز جهودها للقضاء على المحصول السنوي للخشخاش ووضع القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة موضع التنفيذ الفعال في مكافحة المخدرات؛

١٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد الإدارة الانتقالية على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة لمراقبة المخدرات، التي ترمي إلى القضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة

التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للإعمار السياسي والاقتصادي الناجح في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق دعم زيادة إنفاذ القوانين، واستبدال المحاصيل وغيرها من البرامج البديلة لكسب الرزق والتنمية وبناء القدرات لمؤسسات مكافحة المخدرات؛

١٩ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها داخل أفغانستان وفي الدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق ذلك الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات من أجل كبح تدفق المخدرات، وترحب بتقديم التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن المخدرات في أفغانستان، في موسكو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها ممثله الخاص بغية تعزيز السلام في أفغانستان، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين''.

الجلسة العامة ٧٠
٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

باء

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/١١٣ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وإلى جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شتى الجماعات الأفغانية في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[1] والمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان، المعقود في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار آثار عقود من الصراع في أفغانستان، أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح ومعاناة بشرية واسعة النطاق، وانتهاكات جسيمة لحقوق

الإنسان، وتدمير للممتلكات، وإلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتدفقات للاجئين وأشكال أخرى من التشريد القسري لأعداد كبيرة من البشر،

وإذ تضع في اعتبارها أن أفغانستان شديدة التعرض للكوارث الطبيعية، وأن بعض الأجزاء من إقليمها لا تزال تتأثر بجفاف شديد،

وإذ تلاحظ انضمام أفغانستان إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٦]،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة، مما يشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين وعائقا رئيسيا يحول دون عودة اللاجئين والسكان المشردين واستئناف الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وتقديم المساعدة الإنسانية وبذل جهود الإصلاح والتعمير،

وإذ ترحب بالخطوات الإيجابية المتخذة حتى الآن من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للعديد من الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال، وإذ تثني في هذا الصدد على الدور الإيجابي الذي تؤديه اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأفغاني، وإن كانت تلاحظ بقلق بالغ استمرار الممارسات التمييزية التي تحول دون تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها للتقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أجزاء من البلد،

وإذ تذكر الإدارة الانتقالية وجميع الجماعات الأفغانية بالتزامها باحترام حقوق الإنسان في البلد، على النحو الوارد في اتفاق بون،

وإذ تعيد تأكيد أهمية سلامة وأمن الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في أفغانستان، وإذ يثير جزعها زيادة الاعتداءات على الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بمن فيهم المواطنون الأفغان، في أجزاء من البلد،

(٦) انظر CD/1478.

وإذ تلاحظ مع القلق أن الزيادة في تلك الاعتداءات قد حدت من فرص الوصول إلى بعض المناطق في أفغانستان وأدت إلى ظروف غير ملائمة لإيصال المعونة إلى المشردين داخليا والشرائح الضعيفة من السكان المدنيين،

وإذ تسلم بأن توفير بيئة آمنة أمر لا غنى عنه لإيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها بأمان وفعالية، وشرط أساسي لجهود الإصلاح والتعمير والتنمية الطويلة الأجل، وإذ ترحب بتوسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية كي تتيح لها، قدر ما تسمح به الموارد، دعم الإدارة الانتقالية الأفغانية ومن يخلفها في صيانة الأمن في المناطق الواقعة خارج كابول ونواحيها في أفغانستان، كيما يتسنى للسلطات الأفغانية ولموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المدنيين الدوليين المشاركين، بوجه خاص، في جهود التعمير والجهود الإنسانية، أن يعملوا في بيئة آمنة، وأن يقدموا المساعدة الأمنية اللازمة لأداء مهام أخرى دعما لتنفيذ اتفاق بون،

وإذ ترحب باضطلاع الإدارة الانتقالية بجهود الإصلاح والتعمير عن طريق إطار التنمية الوطنية والميزانية الوطنية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الانتقال السلس من الإغاثة الإنسانية إلى الإصلاح والتعمير في أفغانستان، وإذ ترحب بالمساهمة المهمة التي قدمها في هذا الصدد النهج المتكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأعضاء مجتمع المانحين،

وإذ تعرب عن تقديرها للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهما المتواصلة من أجل تنسيق وتخطيط وتنفيذ المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدة بالتعاون مع الإدارة الانتقالية،

وإذ ترحب بعودة أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، بينما تلاحظ بقلق أن التشريد لا يزال ظاهرة واسعة الانتشار وأن الظروف السائدة في بعض أنحاء أفغانستان لا تفضي حاليا إلى العودة إلى الديار بصورة آمنة ومستدامة،

وإذ تعرب عن الامتنان للبلدان التي تواصل استضافة السكان اللاجئين الأفغان، وإذ تهيب مرة أخرى، في الوقت نفسه، بكافة الجماعات أن تواصل الوفاء بالتزاماتها من أجل حماية اللاجئين والمشردين داخليا وإتاحة سبل الوصول الدولية إليهم لكفالة حمايتهم ورعايتهم،

وإذ تعرب عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لا يزال موظفوها الدوليون والمحليون يلبون على نحو إيجابي

الاحتياجات الإنسانية لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للأمين العام على قيامه بتعبئة المساعدة الإنسانية الملائمة وتنسيق إيصالها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تؤكد** أن مسؤولية حل الأزمة الإنسانية تقع في المقام الأول على عاتق الشعب الأفغاني نفسه، وتحثه على مواصلة بذل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية؛

٣ - **تحث** كافة الجماعات الأفغانية على أن تدعم بنشاط الإدارة الانتقالية في تحمل المسؤوليات بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٦]، والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة والتدمير الفعلي لجميع المخزونات الموجودة من الألغام الأرضية؛

٤ - **تؤكد** الدور التنسيقي للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة لكفالة الانتقال السلس من عملية الإغاثة الإنسانية إلى الإصلاح والتعمير في أفغانستان، بما في ذلك تعاون منظومة الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية؛

٥ - **تثني** على الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لما أنجزوه من أعمال؛

٦ - **ترحب** بالتبرعات الكبيرة التي قدمت في الآونة الأخيرة إلى الصندوق الاستئماني للقانون والنظام، وتأسف في الوقت نفسه لأن التمويل المقدم إلى الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام، اللذين قصد بهما المساهمة في حشد الدعم الدولي لأفغانستان، لا يزال غير كاف؛

٧ - **تحث** المجتمع الدولي على المشاركة النشطة والمساهمة المالية في جهود الإصلاح والتعمير هذه، وتشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة عن طريق ميزانية التنمية الوطنية للإدارة الانتقالية الأفغانية وتركيز الاهتمام على بناء قدرات الأفغان؛

٨ - **تدين بشدة** الهجمات المدبرة التي شنت في الآونة الأخيرة وجميع أعمال العنف والتخويف الأخرى الموجهة ضد الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتعرب عن أسفها للأرواح التي أزهقت والأضرار المادية التي لحقت بهؤلاء الموظفين؛

٩ - **تحث** الإدارة الانتقالية والسلطات المحلية على كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم وحرية تنقلهم، فضلا

عن تأمين سلامة وصولهم إلى جميع السكان المتضررين دون عوائق، وتوفير الحماية لممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بما فيها المنظمات غير الحكومية؛

١٠ - **تلاحظ** تصديق أفغانستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، وتدين بشدة مرة أخرى، في الوقت نفسه، التمييز المتواصل ضد النساء والفتيات، وضد الأشخاص المنتمين إلى جماعات إثنية ودينية، بما فيها الأقليات؛

١١ - **تشدد** على أهمية إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما النساء، بنشاط في وضع برامج الإغاثة والإصلاح والتعمير وتنفيذها؛

١٢ - **تذكر** كافة الجماعات الأفغانية بالتزامها باتفاق بون[١]، وتهيب بها أن تحترم تماما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تحمي الحقوق المتساوية للمرأة والرجل وتعززها؛

١٣ - **ترحب** بشروع الإدارة الانتقالية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبجميع الجهود التي يبذلها فريق المراقبين الدوليين للتحقق من عدالة العملية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد الإدارة الانتقالية في هذه الجهود؛

١٤ - **ترحب أيضا**، في هذا الصدد، بانضمام الإدارة الانتقالية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة[٧]، وتحث الجماعات الأفغانية على الامتناع عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم بما ينافي المعايير الدولية، مع تأكيد أهمية تسريح الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال المتضررين بالحرب وإعادة إدماجهم؛

١٥ - **تؤكد** على ضرورة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيها الانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية، وضد النساء والفتيات، وتيسير توفير وسائل إنصاف كافية وفعالة للضحايا، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الدولي؛

١٦ - **تناشد** الإدارة الانتقالية والمجتمع الدولي أن يعملا على أن تتضمن جميع المساعدات الإنسانية وبرامج الإصلاح والتعمير في المستقبل منظورا جنسانيا، وأن تشجع

(٧) القرار ٥٤/٢٦٣، المرفق الأول.

بنشاط المشاركة الكاملة والمتساوية لكل من المرأة والرجل في هذه البرامج، وتشدد على أهمية وجود منصب لمستشار أقدم للشؤون الجنسانية في هذا السياق؛

١٧ - **تهيب** بالإدارة الانتقالية أن توفر للأطفال الأفغان المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة للبنات، وأن تكفل إمكانية وصولهم إلى هذه المرافق بحرية كاملة؛

١٨ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي ما زالت تستضيف اللاجئين الأفغان، وتذكرها بالتزاماتها، بموجب القانون الدولي للاجئين، المتعلقة بحماية اللاجئين وبالحق في طلب اللجوء؛

١٩ - **تهيب** بالإدارة الانتقالية أن تعمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان والمشردين داخليا بصورة طوعية وآمنة ومستدامة وفي كرامة، وترحب في هذا الخصوص ببدء تنفيذ برنامج التنمية الوطني القائم على المناطق وبرنامج التضامن الوطني، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يوفر التمويل الكافي لهذه البرامج التي تساعد، في جملة أمور، على إعادة توطين اللاجئين الأفغان والمشردين داخليا؛

٢٠ - **تحث** المانحين على الوفاء فورا بتعهدات التمويل التي التزموا بها في طوكيو في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان والتي أعادوا تأكيدها في دبي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتدعوهم إلى تقديم موارد إضافية تتجاوز الموارد التي تعهدوا بها حتى الآن؛

٢١ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم كل المساعدات الإنسانية والمالية والتقنية والمادية الممكنة والضرورية إلى السكان الأفغان، بما في ذلك توفير الحد الأدنى من خدمات الرعاية الصحية والخدمات الصحية في جميع أنحاء البلد، وذلك بالتعاون الوثيق مع الإدارة الانتقالية والمجتمع المدني الأفغاني؛

٢٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل ويعزز تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، مراعيا دور الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

٢٣ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء ودون تأخير لميزانية التنمية الوطنية وأن يضطلع بأنشطة طويلة الأجل من أجل الإصلاح والتعمير؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها ممثله الخاص بغية تعزيز السلام في أفغانستان، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها''.

الجلسة العامة ٧٠
٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣